



حولية

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(علمية محكمة)

تنشر البحوث العلمية الأصيلة في العلوم الإسلامية

السنة الخامسة - العدد العاشر

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



حولية

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(علمية - محكمة)

تنشر البحوث العلمية الأصيلة في العلوم الإسلامية

السنة الخامسة - العدد العاشر

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

مدى إباحة الطلاق التعسفي والتعويض عنه في ضوء المقاصد الشرعية

د. ميك ووك محمود (*)

• ملخص البحث:

كثر الطلاق التعسفي في عصر دعاة حقوق المرأة - كما يرون - حتى غدا شيئاً مخيفاً، يهدد استقرار الأسرة المسلمة، وتسعى هذه الدراسة جاهدة لتسليط الأضواء على تعريف الطلاق وحكمة مشروعيته، وأحقية ملكيته وشروطه، ووسائل إيقاعه، ونقل صلاحية أحقية إيقاعه في حالات تحقيقاً للمصلحة ودرءاً للمفسدة، كما أن هذه الدراسة ستولي اهتماماً كبيراً لمن يقع عليها الطلاق وكيفية، وأقسامه وأحكامه، إضافة لمرئته حدود وضوابط الشرع في استخدام هذا الحق، وعدم التعسف فيه، ومن ثم إمكانية تعويض الأضرار الناجمة عنه؛ لأن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق مصالح البشرية في معاشهم ومعادهم. وأهمية الموضوع تكمن في سرعة انتشاره وانعكاسات سلبياته في تشتيت الأسرة المسلمة التي بنيت على المودة والرحمة، معتمدة في ذلك المنهج الاستقرائي لجمع شتات المادة العلمية، مستفيداً في ذلك من منهج الفقه المقارن وصولاً للقول الراجح الذي يحقق مصلحة الفرد والجماعة، مستشهداً ببعض النماذج والأحداث المحلية والعالمية لإبراز مدى خطورة هذه المشكلة في التفكك الأسري على المستويين المحلي والعالمي، وأخيراً خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته.

• مقدمة:

إن اللبنة الأولى في بناء مجتمع مترابط العلاقات ومتراس البنين هي الأسرة، وأنها من الحقائق الكونية التي لا خلاف عليها بين علماء الاجتماع

(*) عضو هيئة التدريس - جامعة ماليزيا الوطنية.

والتربية والفكر الإسلامي بأن الأسرة عماد المجتمع، وقاعدة الحياة الإنسانية، وأنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق القويم والترابط الأسري الحميم، فإنها تكون حجر أساس قوية في بنيان الأمة، وخلايا حية في جسم المجتمع، وعليه يصبح صلاح الأسرة هو السبيل الأمثل لصلاح الأمة، وفسادها أو انحلالها منطاد فساد المجتمع أو انهياره. فقيم احترام الكبير والعطف على الصغير، قيم الإيثار والمحبة والكلمة الطيبة، وصلة الرحم، والتكافل الاجتماعي، هي قيم نادت بها الشريعة الإسلامية، ولما كانت جزءاً من حياتهم العملية كان للأمة دورها الفاعل في توجيه حياة المجتمع وقوته ونهضته، وكان لها القيادة والريادة والسبق الحضاري الذي أنار للغرب طريق العلم والتقدم والازدهار بعد أن كان يعيش في ظلام الجهل الدامس، واضطهاد واستعباد رجال الدين لهم.

والأساس المتين في بناء الأسرة في الإسلام هو التواد والتراحم، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

فالعلاقة الزوجية ليست محض علاقة تعاقدية قائمة على أسس قانونية كما يريد لها دعاة «تحرير المرأة»، أو دعاة الحداثة كما هو الحال في الغرب، وإنما هناك أسس دينية وأخلاقية تفرض على المسلم أن يتبعها مهما صعب الموضوع؛ لأنه يجب عليه أن يعرف أن كل إنسان فيه وجوه الضعف والنقص، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

وقد جاء في الحديث الشريف الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قوله

صلى الله عليه وسلم: «لا يفرك (أي يبغض) مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر»^(١).

وأيضاً أن الأسرة تقوم على المسؤولية الأخلاقية: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته... الرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها»^(٢).

وهذه المسؤوليات حددت تفصيلاتها الشريعة الإسلامية، واستوعبتها كتب الفقه الإسلامي، كما لها ضمانات قضائية، ولكن لضعف الوازع الديني في استيعاب مفهوم الأخوة الإسلامية، والجهل بأحكام التعامل الأخوي، وعدم معرفة كل واحد من أفراد الأمة لما له من حقوق، وما عليه من واجبات، فقد ظهرت مشكلة التفكك الأسري، التي يجب على الفقيه أن يفكر في وضع الحلول العملية لها، حتى تجتاز الأسرة المسلمة مرحلة التذبذب والحيرة بين القيم الإسلامية والقيم الوافدة بما تمثله من أعراف، ومفاهيم غريبة تتأى بهذه الأسرة عن هويتها وأصالتها الإسلامية. ولمكانة الأسرة البالغ كان الاهتمام الكبير الذي أولته التشريعات الإلهية والقوانين الوضعية، ولاسيما الشريعة الإسلامية التي جاءت من أول وهلة معلنة قيم العدل والإحسان في كل الجوانب الدنيوية، دعك عن أساس أهم خلايا المجتمع وهي الأسرة، وللمحافظة على مجتمع نقي من شوائب الظلم والانحلال الخلقي، مجتمع تتوفر فيه تلكم القيم آنفة الذكر، لقد قرر الإسلام المبادئ والقواعد التي تؤسس عليها الأسرة، والتي تكفل لها حياة فاضلة تقوم على معاني المودة والرحمة والسكن والوثام والسلام، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وفي العصر الحديث هبت على الأسرة الإسلامية رياح الحداثة والتغريب، وساعد على ذلك تخلف العالم الإسلامي وخضوعه للاحتلال الغربي، ولم يكن هذا الاحتلال غزواً للأرض وانتهاكاً للثروة وامتهاناً للكرامة فحسب، وإنما كان إضافة إلى هذا غزواً للعقول والموروثات الدينية، والتقاليد والأعراف الإسلامية، وسلباً للشخصية المسلمة روحها ومعناها، مما دفع بدوره لزحزحة الأسرة المسلمة عن خصائصها وقيمها الدينية والثقافية، ففقدت ريادتها للمجتمع، فلم تعد كما كانت تجمع بين أفرادها قيم الترابط والتراحم في كثير من الحالات، وإنما أصبح يحكمها منطق المادية والرأسمالية الجافة المنحلة عن كل المعاني الإسلامية السامية دعك عن الإسلامية، فهلا تدارك المسلمون أمرهم بالأوبة والعودة إلى العزيز الغفار؟ ووضعوا حدًا لهذا الانزلاق الخطير الذي ينذر بشر مستطير. وقد يتساءل المرء عن أهمية هذا الموضوع الذي قتل بحثًا وتقيبًا، فإن أهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية استقرار الأسرة، ووقايتها من الانزلاق وراء الدعوات التي ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب، ورفع الظلم ومحاربته وذلك في مواجهة الصراع الحضاري الثقافي للإسلام في مقابل الأنظمة الوضعية، التي تدعي حرية الفرد، فتطلق الحبل على الغارب، والتي جعلت تفكيك الأسر أو تهميش الروابط الأسرية جزءًا لا يتجزأ من صياغاتها النظرية وبرامجها العملية، وذلك لما تمتلكه هذه الأنظمة المادية اليوم من عناصر القوة المالية والإعلامية ما يمكنها من الاختراق الثقافي، وأنها لا ترى أهمية للترابط الأسري كأس متين للترابط الاجتماعي، كما يهدف هذا البحث لإبراز أهمية المعالجات الشرعية لهذه الثغرة المهمة من ثغور المجتمع الإسلامي المتماسك، فقد وضع الإسلام لها حلولاً وقائية وعلاجية

ترعى كينونتها وأصالتها الإسلامية. وأما إشكالية البحث فتتمثل في مدى إباحة الشريعة للطلاق التعسفي سواء أكان هذا التعسف من قبل الرجل أو المرأة، وجدوى التعويض المادي فيه شرعاً.

• الفصل الأول التمهيدي: في معنى الإباحة والعق والتعسف:

المبحث الأول: تعريف الإباحة:

هو تردد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فالإباحة شرعاً حكم لا يكون طلباً ويكون تخييراً بين الفعل والترك، فالفعل الذي خُير فيه بين إتيانه وتركه يسمى مباحاً وجائزاً فهو ضد الحرمة، وأيضاً أنه ضد الكراهة، والتخيير ترديد الأمر بين شيئين لا يجوز الجمع بينهما، كقولك: تزوج هنذاً أو أختها^(٣). فالأصل في الأشياء الإباحة ولا تحريم إلا بنص قاطع يمنع ذلك، وعلى المسلم أن لا يضيق على نفسه ما وسعه الله عليه، فإنه سبحانه وتعالى فرض فرائض يجب أداؤها، وحرّم أشياء فلا تنتهكها، وحد حدوداً ينبغي أن لا تعتديها، وترك أشياء من غير نسيان رحمة بنا (هي المباحات) فلا نسأل عنها؛ لأنه أعلم بمصالح عباده ومخلوقاته، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المك: ١٤].

المبحث الثاني: تعريف الحق:

فالحق هو اسم من أسماء الله تعالى، والشيء الحق أي الثابت حقيقة، ويستعمل في الصدق والصواب. علماً بأن الحق منحة ربانية يهبها لمن يشاء سبحانه وتعالى، وليس صفة طبيعية، والشريعة هي التي أنشأت الحق، ومنحته الفرد، كما شرعت المصالح التي قررت هذه الحقوق لتحقيقها، فالحق شرع كوسيلة لغاية، هي الحكمة أو المصلحة، فاستعماله في غير غايته يعد

تعسفاً وسفهاً، يسلب صاحبه حق التصرف فيه، وعليه ينبغي الحق أن يكون مقيداً وليس مطلقاً، سواء أكان بنصوص خاصة أو قواعد عامة، أو مقاصد الشريعة؛ لينصب ريعه في سعادة العباد والبلاد، ولصاحب الحق أن يطالب بحقه متى ما وجب له. والحق في اللغة: هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وفي اصطلاح أهل المعاني: هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابله الباطل^(٤). والمصلحة التي شرع الحق من أجلها أن تتسق مع قواعد الشريعة وروحها، وذلك أن لا تتعارض مع مصلحة أخرى أرجح منها^(٥)، فعلى صاحب الحق أن يكون مسئولاً عن حقه مسئولية كاملة يستخدمه استخداماً صحيحاً بدون اعتداء أو تسعف؛ ولهذا وضعت الشريعة دوراً وقائياً وعلاجياً، في تحديد سلطات الحق الفردي بوجه خاص، وتوجيه استعماله على نحو يفضي بالحق إلى تحقيق غاياته التي شرع من أجلها، لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة فيما بينها أو الخاصة أو العامة^(٦).

ومن هذه الحقوق حق الرجل في الطلاق؛ لأن الشريعة الإسلامية وضعت هذا الحق في يده إن لم يتنازل عنه بنفسه، وهذا التنازل قليلاً ما يحدث وفي ظروف نادرة وخاصة، وعليه لا يجوز للرجل التعسف في استخدام هذا الحق كلما اشتعلت فيه ثورة الغضب لأتفه الأسباب وأضعفها فيصدر صفارة الإنذار ليفجر قنبلة الطلاق التي تشتت شمل الأسرة، وتفرق وحدتها مما ينعكس ذلك نفسياً على المجتمع، وإنما يجب على الزوج الذي ملكه الله هذا الحق أن يتصرف فيه بعدل وبكامل مسئولية وبحذر شديد ولا يتعسف فيه، فإنه لا يستخدم هذا الدواء إلا في أمراض مستعصية على جميع الوصفات الوقائية التي سنورد فيما يلي إن شاء الله، وسنوليها اهتمامنا لأن الوقاية خير من العلاج كما يقال.

المبحث الثالث: تعريف التعسف:

قد يتساءل المرء عن أصل مصطلح التعسف حيث لم يكن معروفاً هذا في كتب الفقه التراثية، بل كانوا يستخدمون (الاستعمال المذموم) أو (المضارة في الحقوق)^(٧)، وإنما كانت تستعملها القوانين الوضعية، وعلى وجه التحديد القانون الإماراتي والسوري، والذي اختارها لتدخل ساحة الفقه الإسلامي هو فضيلة الأستاذ الدريني، حيث قال: نؤثر كلمة التعسف لدقتها في تأدية المعنى المراد ومن ثم قام بتعريفها فقال: «التعسف هو التكب أو الانحراف عن الجادة، وقد يكون من نتائج هذا الانحراف مضارة للغير كمن يقصد باستعمال حقه الإضرار بغيره، وقد لا يكون، كتكاح التحليل مثلاً»^(٨). ويعني التعسف أيضاً الخروج عن الطريق الحق وحمل الكلام على معنى لا يكون عليه دلالة^(٩).

عرف الزحيلي التعسف^(١٠): بأنه إساءة استعمال الحق بحيث يؤدي إلى ضرر بالغير. وقد أشار إلى بعض أنواع طلاق التعسف وهي: الطلاق في مرض الموت أو طلاق الفار، فترث عند جمهور الفقهاء غير الشافعية إذا مات الزوج وهي في العدة، ولكن عند الحنابلة ترث ولو انقضت عدتها، وعند المالكية ترث ولو تزوجت بآخر، ولكن بشرط الإرث في طلاق الفار، وهي: أن تكون مستحقة للإرث منذ الطلاق وحتى وفاة الزوج، فلا تكون مستحقة للإرث وقت الطلاق إن كانت كتابية، أو ارتدت عند وفاة الزوج.

وقد يقع التعسف في كثير من الحقوق التي يملكها الشخص سواء درى المتعسف أو لم يدرك، وغالباً ما يقع التعسف في المال؛ ولهذا وضعت الشريعة له مبدأ الحجر على من لا يحسن التصرف في ماله، سواء أكان ذلك لصغر

والسكينة، والتفاهم بين الزوجين فإذا حصل ما يقطع هذه المودة ويفسد هذا التفاهم مما هو واقع وكثير، لأسباب مشاهدة، كأن تفسد أخلاق أحد الزوجين فيندفع في تيار الفسق والفجور ويعجز المصلحون عن رده إلى سواء الصراط، أو يحدث بين الزوجين تنافر في الطباع وتخالف في العادات؛ لهذه الأمور وغيرها كثير أباح الله الطلاق ليكون علاجاً لهذا الوضع الرديء، والحال المفجع، والخطب الأليم، الذي أصاب الأسرة التي هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع، حتى لا يتحول هذا الداء إلى سرطان يأكل جسم الأمة الإسلامية في أسمى عضو من أعضائها، ألا وهي الأسرة.

ولأن الإسلام دين رب العالمين الذي هو أعلم بمصالح العباد من أنفسهم، ولأنه الدين الصالح لكل زمان ومكان، فقد حرص الإسلام على حماية المجتمعات من كل داهية تفتك بها، ومن كل أمراض حسية ومعنوية تنغص عليها حياتها، ومن ثم يبحث كل منهما عن هو خير من سابقه، وأجدر بالارتباط به، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعاً حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠].

إن الله تعالى قد شرع الطلاق علاجاً، وخلصاً من عشرة ساعات وأصبحت الحياة بين الزوجين معها مستحيلة، فبدلاً من التماذي في سوء المعاملة، كان الطلاق علاجاً وإصلاحاً، بمعنى أن تشريع الطلاق تشريع يستخدم بقدر الحاجة إليه دون ما إسراف أو عدوان على استقرار الأسرة المسلمة المستقيمة، كما يفعل كثير من العصاة والجهلة^(٢٢)، الذين ينفذونه لأتفه الأسباب وأقلها شأنًا؛ لأن نفوسهم جبلت على الإيذاء، وقلوبهم قست عن ذكر الله، وبالتالي قست على عباد الله.

والمقصد الأول الذي ينبغي أن يتحراه العبد المسلم، هو حصول مصلحة ودرأ مفسدة، وهو قصد الشارع الحكيم، وهو أعم المقاصد وأولها وأولها^(٢٣). وأن الطلاق رخص فيه من الشارع للرفق بالمكلف عن تحمل المشاق، فالأخذ بالرخص الشرعية مطلقاً موافقة لقصد المشرع وهو الله سبحانه وتعالى.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: «كل أمر شاق جعل الشارع فيه للمكلف مخرجاً، فقصد الشارع بذلك المخرج أن يتحراه المكلف للخروج من ذلك على الوجه الذي شرع له، فيعد ممثلاً لأمر الشارع، آخذاً بالحزم في أمره، وإن لم يفعل ذلك وقع في محظورين: أحدهما مخالفته لقصد الشارع، والثاني: سد أبواب التيسير عليه، ومثل له المحقق في الهامش بجعل الشارع للزوج أن ينفس عن كربته الشديدة من الزوجة بتطليقها واحدة، فيؤدبها بهذا الإزعاج الشديد، حتى إذا عرف توبتها وإنابتها، ولمس في نفسه تحملها أكثر مما كان راجعها، وهكذا تبقى له فرصة ثانية، ولكن إذا خالف الطريق الشرعي فطلق ثلاثاً مرة واحدة، فقد خالف ما رسمه له الشارع، وضيق واسعاً على نفسه، وفقد المخرج من ورطته، وجنى بذلك على نفسه^(٢٤). وأن الشريعة الإسلامية شريعة سعة ورحمة، وليست شريعة عسر وتضييق كما يفهم ذلك بعض الجهلة، الذين تتكبوا الطريق، وحكموا في شرع الله أهواءهم المنحرفة وعقولهم القاصرة، وليعلموا أن هذه الشريعة الخالدة أن التبشير شعارها والتيسير دثارها، وأن الحرج فيها مرفوع، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فإن الشارع الحكيم عندما يطلب منا فعل أمر من الأمور الشرعية أو تركه لا يريد سبحانه وتعالى ولم يقصد

إعنات العبد، ولا تكليفه فوق طاقته؛ لأنه أعلم بمصلحة الإنسان من نفسه، وأن الشريعة جاءت للتيسير والتسهيل، قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خير النبي صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإذا كان إثماً كان أبعدهم منه»^(٢٥).

وقد شرع الله الطلاق بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١].

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»^(٢٦)، والمقصود ببغض الله في الحديث للطلاق، وذلك للتفجير عنه لا حقيقته لمنافاتها لحله، أي أن الله تعالى لا يرضى للإنسان أن يحرم ما هو حلال له.

وأجمع عليه جميع فقهاء المسلمين ولم يختلف ويشذ أحد منهم في جوازه عبثاً وسدى، ولكن مع ذلك شرع لمن استحالت حياتهم الزوجية ولم يعد يتحمل أيّاً منهم الآخر، وأصبح المنزل جحيماً لا يطاق؛ لأن الزواج شرع للسكينة والطمأنينة، والمحبة والمودة، فإذا زالت هذه المعاني السامية، فليس هناك حلاً سوى فكاك قيد الزوجية، انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ويقول حسن أيوب: لأنه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة، وضرراً مجرداً، بإلزام الزوج النفقة، وجبس المرأة مع سوء العشرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة، فافتضى ذلك شرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة^(٢٧)؛ لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية إزالة الضرر ورفع من الذي وقع عليه أو لحق به شريطة أن لا يترتب عليه ضرر أكبر منه، فإن يترتب عليه ضرر أكبر منه تركنا ذلك الضرر مراعاة لما هو أشد منه، وهذا الذي فعله النبي عليه الصلاة والسلام، بعدم بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام، في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في جامعه الصحيح: عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها: «ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم»، فقلت: يا رسول الله، ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: «لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت»^(٢٨). فالمسلم لا ينظر معين واحدة، ولا يحكم بنص واحد وإنما يجمع النصوص بعضها إلى بعض حتى تكتمل عنده الصورة الصحيحة لمراد الشارع سبحانه وتعالى، وإلا سيفسد من حيث يظن أنه يصلح، ويهدم من حيث يحسب أنه يبني.

البحث الثالث: أسباب كثرة الطلاق:

كثر الطلاق في الآونة الأخيرة بطريقة ملفتة للنظر في العالم الإسلامي بصفة عامة، وفي ماليزيا على وجه الخصوص، وقدمت الباحثة الدكتورة فريدة صادق زوزو في ورقتها التي قدمتها في ندوة وقائع ظاهرة الطلاق، تحت رعاية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة في الفترة من ١-٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٢ إبريل ٢٠٠٤م، فقد أجرت الباحثة مقارنة في ثلاثة دول إسلامية وهي الكويت، والمغرب، وماليزيا،

وسنعرض صفحاً عن الدولتين الأخريتين كسباً للوقت ونعرض ما توصلت إليه ورقتها بشأن ماليزيا لعلاقتها اللصيقة بموضوع بحثنا هذا فإلى مضابط كلامها: أما عن نسبة الطلاق في ماليزيا فهي في تزايد مستمر عكس الزواج الذي أخذ في النقصان، وهذا مثال لإحدى الولايات الماليزية وهي مدينة سلانجور إذ تدل مثلاً إحصائية سنة ٢٠٠٠م أن عدد الزيجات ٩٥٩٧، وفي عام ٢٠٠١م وصلت ١٠٩٩٠، وفي سنة ٢٠٠٢م (من شهر يناير حتى مايو) ١٤٤ زيجة فقط، أي بمعدل ١٧٢ حالة زواج في الشهر الواحد، ويقابلها من الناحية الأخرى نسبة الطلاق للسنوات نفسها ٢٠٧٥، ١٨٧٨، ٢٦٤٢ على الترتيب السابق للسنوات آنفة الذكر، كما أشارت الباحثة للنسبة العامة للولايات الماليزية لعام ٢٠٠٣م حيث بلغ عدد الزواج ٢٩٥١٨، مقابل عدد الطلاق الذي بلغ ٤٥٠٧، وأرجعت الباحثة ذلك إلى أسباب داخلية بسبب الخصام والقلق الذي يعيشه أحد الزوجين، إضافة لعدم الالتزام بتعاليم الدين، والعوامل الخارجية تتمثل في عمل المرأة، ومشاركتها في الأنشطة الخارجية، والتعدد، وتدخل الطرف الثالث، سواء أكان من الأم أو الأخت أو الأصدقاء، وعدم عمل الزوج، وتكون نسبة الطلاق أكثر في أوساط المتزوجين الجدد، الذين يعيشون في مقتبل أعمارهم ما بين (٢٠-٣٠ سنة)^(٢٩). وقد أرجع الباحث الدكتور عبد الستار الهيتي^(٣٠) في ورقته التي قدمها للندوة آنفة الذكر، أسباب كثرة الطلاق فيها إلى بعض المحاول الأساسية، ومنها:

- ١- أسباب سلوكية: وتتمثل في عدم اهتمام المرأة بواجباتها الأسرية، جهلاً أو عمداً، أو ارتباط أحدهما بعلاقات غير شرعية مع آخر، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الاحترام في الوسط الأسري، والغيرة القائلة من أحدهما أو كليهما بحيث يتتبع كل واحد حركات الآخر وسكناته، تتازع القوامة بين

الزوجين، ولاسيما في عصر وفر لكل واحد منهما فرص العمل والإنتاج، إضافة لضعف الوازع الديني الذي كان يحمي الإنسان من القلق والاضطراب.

٢- أسباب ثقافية: وقد حصرها في ثلاثة نقاط: وهي سوء اختيار الزوجين، ذلك بإغفال الضوابط الشرعية، وإهمال التوجيهات النبوية التي منها (فاظفر بذات الدين تربت يداك)، بالإضافة لعدم التوافق الثقافي بين الزوجين في الطباع والانسجام الروحي والعاطفي، وأخيراً غياب الحكمة والمسامحة في قاموس الزوجين؛ لأن الأصل أن يكون كل من الزوجين على درجة عالية من الحكمة والروية والاتزان في إدارة شئون الأسرة.

٣- أسباب اجتماعية: وذلك بتدخل الأهل في أمور وعلاقة الزوجين بصيغة سلبية تعمل على تأجيج المشاحنات، وتعقيد المشاكل البسيطة، التفكك الأسري الناجم عن عدم الاحترام المتبادل، وعدم صيانة الأسرار الزوجية، وعدم إدراك الزوجان أن الحياة شراكة عظيمة رأسمالها السكينة والود والرحمة، وكما أن فارق السن يلعب في ذلك دوراً سلبياً سواء أكان في التفكير أو المعالجات، وحتى في الأمور الجنسية.

• الفصل الثالث: أقسام الطلاق، وشروطه، وحق الرجل فيه

المبحث الأول: أقسام الطلاق، وشروطه

قسم الماوردي الشافعي الطلاق إلى ثلاثة أقسام وهي:

- ١- طلاق سنة: وهو طلاق المدخول بها في طهر لم تجامع فيه.
- ٢- طلاق بدعة: وهو الذي يقع على اثنتين: الحائض، والطاهر التي جومعت في طهرها.
- ٣- طلاق لا سنة ولا بدعة، وهو الذي يقع على خمسة أصناف من النساء وهن: الصغيرة، والآيسة، والحامل، وغير المدخول بها، والمختلعة^(٣١).

وشروط الطلاق هي:

- ١- أن يطلق المسلم زوجته في طهر لم يمسه فيها.
- ٢- أن يطلقها طلقة واحدة، وأن يتركها في بيتها حتى تنقضي عدتها، قال تعالى: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ويسمى بعض الفقهاء هذين الشرطين السابقين بطلاق السنة.
- ٣- أن لا يطلقها في حيض، وهذا من مراعاة الشريعة لحق المرأة، ودرءاً للضرر الذي يلحق بالمرأة لطول مدة العدة عليها.
- ٤- أن لا يطلق زوجته في طهر أصابها فيه، وإن فعل ذلك أثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم^(٣٢)، ويسمى هذا الطلاق عند فريق من العلماء بطلاق البدعة.

المبحث الثاني: سر الوصية بالإحسان في الطلاق:

الشريعة الإسلامية حريصة كل الحرص على سلامة واستقرار المجتمع

الإسلامي ولكن بالعدل في كل تعاملاته سواء أكان ذلك في السراء أو الضراء، أو كان لهم أو عليهم، شعارهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

فالمؤمن الملتزم بدينه المتبع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لا يعبث بالمرأة المسلمة أي يجعلها معلقة، لا يطلقها ولا ينفق عليها، وهذا ظلم واعتداء على حقها نهى عنه رب العزة والجلال فقال: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وينبغي أن لا ينسى أيًا منهما فضل العشرة الزوجية التي كانت بينهم، إذا حصل التفرق، وأصبحت الحياة المشتركة غير محتملة، وذلك بدوام الشقاق، وقلة الوفاق؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ولأن الطلاق يعتبر أمرًا ضروريًا بالعلاقات الزوجية في الأوضاع البشرية رغم الأذى المعنوي الذي يلحق الزوجين^(٣٢).

المبحث الثالث: حق الطلاق؛

لقد أثارت مسألة أحقية الرجل بالطلاق لكثير من المسلمين المستغربين، الذين لا يدركون سر وضع رب العزة والجلال حق الطلاق بيد الرجل؛ لأن عقولهم لا تدركه، وفهومهم القاصرة لا تصل إليه، وبناء عليه يتساءلون بين الحين والآخر مثيرين هذا السؤال: كيف يروق للإسلام أن يعطي هذا الحق للرجل دون المرأة؟ فيجعله سيفاً مسلواً في رقبته متى ما رفعت رأسها

قطعها به، هذه الشبهات التي يثيرها دعاة الحداثة المتغربين أضعف من بيت العنكبوت ولا تقوى على الوقوف أمام الحجج الدينية، والبراهين العقلية والمنطقية، للتكوين البيولوجي لكل من الرجل أو المرأة، وأن الذي خلق الإنسان أعلم بمن هو أهل وأصلح وأعدل تصرفاً منهما ليتحمل هذه الأمانة ويكون حق الطلاق بيده، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المك: ١٤]، فالطلاق جعله الله من حق الرجل وفي يده لحكمة، فوهبها للرجال وجعلها في يدهم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ [الطلاق: ١].

فالطلاق وإن صار من حق الرجل وفي يده ليس معنى ذلك أنه يملك سيفاً مسلولاً يستخدمه متى شاء وكيف شاء، ولكن ينبغي أن يستخدمه في أضيق حدوده - إذا استحال المعاش في بيت يحوطه المودة والرحمة والطمأنينة - وذلك إذا توفرت شروطه وضوابطه، وانتفت موانعه، فحينها أبيع له الطلاق، وهذه من عقلانية منطقية الدين الإسلامي لا توجد في بقية الأديان، والمعتقدات الأخرى، وهذا لا يدل بأية حال من الأحوال بأنه ظلم للمرأة بل هو صون لها، واحترام لها ومراعاة لدوام الرابطة الزوجية، والدرجة التي فضل بها الرجل على المرأة، حيث إنه أضبط لنفسه وأصبر على المكاره أكثر من المرأة؛ لأنه يحكم عقله ويعرف تبعات تصرفه بالطلاق، وما يترتب عليه - لا عاطفته كما هو شأن المرأة، وأنها سرعان ما تغضب لأتفه الأسباب وأقله، وذلك لعاطفتها الجياشة، وعدم تحملها تبعاته المالية، وعليه تترجح كفة الرجل في أحقية ملك الطلاق دون المرأة (٣٤).

مع أن الشرع جعل حق الطلاق لها في حالات التعويض بالطلاق والخلع، وأحياناً أخرى جعل التفريق باتفاق الطرفين، وببد القضاء، إذن فليس الطلاق محصوراً بيد الرجل فقط.

• الفصل الرابع: الطلاق التعسفي أسبابه وعلاجه:

المبحث الأول: مفهوم الطلاق التعسفي:

الطلاق التعسفي الذي يقع دون أسباب مقبولة شرعاً وعقلاً، يعد اعتداء على المرأة أولاً، وبحق المجتمع ثانياً، وسلوك يدمر الأسرة ويهدم البيوت ويسبب الانحراف والإجرام ويشنت الأطفال، ويسيء إلى مكانة وسمعة الإسلام، لاستهانة الرجل بمشاعر المرأة التي لا يسمع صوتها في هذا الجانب باعتبار أن الرجل هو وحده صاحب القرار. ومن الأمثال المنحرفة التي يتناقلها الناس «شاوروهـن وخالفوهـن» ناسين أو متناسين قصة صلح الحديبية وما سجله التاريخ للسيدة أم المؤمنين من موقف عقلائي واستشارة سديدة أعانت بها الرسول الكريم صلوات الله وتسليماته عليه، وأنقذت بها المؤمنين من هلاك معصية أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، بذلك الموقف الشوري الفريد الذي قامت به، والذي يستحق أن يسجل بمداد الذهب، حيث أشارت إليه صلى الله عليه وسلم، بأن يحلق شعره، ويذبح هديه، فإنه إن فعل ذلك سيتبعونه لا محالة، وفعلاً كانت الاستجابة المفاجئة، حتى كاد بعضهم أن يجرح الآخر من كثرة التسابق والتنافس الذي حدث في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم. ولكن ما دام الرجل هو وحده من قرر وقراره نافذ، فإن المرأة في هذه الحالة تحتاج إلى نظرة عادلة تزيح عن كاهلها بعض الهواجس والهموم التي ترواها خلال حياتها، وأهمها الطلاق التعسفي الذي يلوح به الرجل كلما أراد الانتقام منها، وهي في هذه الحالة تحتاج إلى من يقف معها عند المحن ويحميها من ظلم الظالمين^(٣٥).

ويجري حكم التعسف فيمن يستخدم حقه في غير وجهه، ولا سيما في الطلاق الذي يؤدي إلى خراب البيوت وتشتيت أفراد الأسرة، وقد يسبب لبعضهم الأمراض النفسية، ولقد تطاول كثير من الجهلة على حكمة إباحة الشريعة الإسلامية للطلاق؛ لجهلهم بالحكمة الربانية من إباحة ذلك، معتبرين أنه إقرار للتعسف، وهذا إن دل إنما يدل على قصر عقولهم ومحدودية إدراكهم، ولينكشف تناقضهم اتهموا الإسلام عندما تراث وأعطى فترة للتفكير والمراجعة بين الرجل والمرأة في قرار الطلاق، وأنه لم يعط المرأة حق الطلاق مع توفر أسبابه متجاهلين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال للتي جاءت تطلب الطلاق من زوجها: «أتردين عليه حديقته؟» فقبلت به فطلقت منه.

المبحث الثاني: أسباب كثرة الطلاق التعسفي؛

إن أسباب كثرة الطلاق التعسفي تكمن في وسائل كثيرة، وكلما تقدمت وسائل الحياة وجد فيها الكثير أضاف إليها سلبيات وإيجابيات لم تكن في الحسبان، ووسائل الاتصال الحديثة كثيرة جداً لا يسع المجال لاستقصائها، إلا أن لهذه الوسائل الكثير من السلبيات في المجتمعات عامة وفي الأسرة المسلمة على وجه الخصوص، فمثلاً وسيلة الإنترنت حيث أضحت ضرة يستبدل بها الرجل زوجته بأخرى، يتصاها معها عبر شبكة الانترنت مهملًا زوجته وأم أولاده، والعكس أيضاً يجري من قبل بعض النساء، اللاتي يتصاين مع بعض المراهقين عبر شبكة الإنترنت، فهنا أصبحت الانترنت سلبية وليست إيجابية، ونقمة وليست نعمة حيث خربت البيوت وشتت الأسر، فألى الله المشتكى، وأصبح إيمانها عبارة عن ضرة للزوجة تشاظرها حنان

وعاطفة زوجها، أو لصاً للزوج يسرق منه اهتمام وعناية زوجته به، ومن ضمن سلبيات الاتصال الحديث الزوجات التي تتم عبر الانترنت، فهي نادراً ما تكون ناجحة؛ ولهذا فقد وضع الإسلام عدة ضوابط للاختيار السليم لمن تراه أهلاً أن يكون شريك حياتك وأباً أو أمّاً لأولادك، فلا يكفي أن تتعرف به عبر الشبكة العنكبوتية لنجاحه وديمومته، وقد تتجح بعض المواقف التي تتم بهذه الطريقة، والقليل الشاذ لا حكم له. الزواج الصحيح هو اللبنة الأولى التي تترتب عليها ثبات بناء عش الزوجية أو انهدامه، وأنه ليس لعباً ولا عبثاً، وإنما هو عقد غليظ، قال تعالى: ﴿وَأَخْذُنْ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ [النساء: ٢١] حيث سمي المولى سبحانه وتعالى عقد الزواج بالميثاق الغليظ، الذي لا لينة فيه؛ لأن فيه المس بمسألة العرض، وبموجبه أفضى كل واحد منهما بأسراره إلى الطرف الآخر، فوجب على الطرفين احترامه وتقديره^(٣٦). لكن أيضاً ليست غلظة كاثوليكية نصرانية تؤدي إلى منع الطلاق نهائياً، مع توفر أسباب استحالة الحياة الزوجية، فقد شرع الله رب العزة والجلال الطلاق كآخر حل لهذه المعضلة فديننا الحنيف ما أغلق باباً إلا وفتح باباً آخر؛ لأنه دين الرحمة والسعة والتيسير لا التعسير، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ

الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وردًا على ادعاءات المتحاملين على إباحة الشريعة للطلاق قالت عضو اللجنة الاستشارية بالمجلس الوطني (الأردني) لشئون الأسرة المحامية رحاب القدومي: «إن كثرة الآراء التي تأخذ على الشريعة الإسلامية إقرارها مبدأ الطلاق لم تكن تعي الحكمة من شرعية الطلاق. فالإسلام أباح الطلاق ضمن ضوابط شرعية للضرورة القاهرة والظروف الاستثنائية الملحة التي تجعله

دواء وعلاجًا للتخلص من شقاء محتّم يمتد ليشمل أفراد الأسرة جميعها»^(٣٧). وأشار قاضي عمان الشرعي الدكتور واصف البكري في ندوة عقدت خصيصًا لبحث مشكلة الطلاق التعسفي بقوله: إن الحد من ظاهرة الطلاق التعسفي تحتاج إلى عمل وجهد متكاملين في جميع الأصعدة التشريعية والتربوية والإعلامية والاجتماعية والنفسية مؤكّدًا ضرورة تبني خطة على المستوى الوطني تشارك فيها جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية ذات الصلة للتصدي لهذه الظاهرة وكبح جماحها^(٣٨).

المبحث الثالث: العلاج الوقائي للحد من كثرة الطلاق:

من ضمن العلاجات الوقائية التي وضعتها الشريعة ما يأتي:

١- وعظ الزوجة وتوجيهها وإرشادها، وتبيين بأن ما ارتكبه يعكر صفو العلاقة الزوجية، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤].

٢- هجران الزوج لفراش الزوجية لعلها ترتدع، وترجع إلى ثوابها؛ لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٢٤].

٣- ضرب الزوجة ضرباً غير مبرح، قال تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ [النساء: ٣٤]. وذكر بعضهم إلى أن يكون بالسواك، وعليه إذن الغرض منه نوع من المداعبة والممازحة مختلطاً بالغضب لما بدر منها لعلها تنتبه للخطر المحقق الذي سيدمر بيت الزوجية إن تمادت في خطئها، ولم تأب لرشدها، للحفاظ على عش الزوجية، فأباح الشريعة التأديب بالضرب، ولكن ليس تأديباً انتقامياً

يشوه جسمها ويكسر عظمها كما يفعل بعض الجهلة، وإنما يكون وفق التوجيهات التربوية الربانية التي أشرنا إليها آنفاً. وإذا لم تنفع هذه الصفات المتقدمة في معالجة الداء لقصر فينا في كيفية تنفيذها وأخذ الجرعات الربانية كما وصفها لنا كمّاً ونوعاً، واشتد المرض واستفحل الخلاف بين الزوجين أو لم يستفحل ولكن لم تطب نفوسهم، ولم تعد مياه المحبة والمودة إلى مجاريها الطبيعي، فنلجأ إلى وصفة أخرى لعلها تكون ناجعة إذا أحسن استخدامها.

٤- التحكيم وذلك إذا كان النفور من الزوجين معاً، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]، وهكذا العلاج الرباني يأتي موجهاً لمن له صلة بهما ويحس بمظاهر وأعراض الشقاق بينهما، أن يقوم بتبليغ شخصين يمتازان بالحكمة والفطنة والذكاء؛ لأن يصلحا بينهما، وهذا من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].

فلو اتبع الناس التوجيهات الربانية لما شقوا في الدنيا بالاختلافات والنزاعات الأسرية، ولكن تتكبوا الطريق المستقيم، وتترك كل واحد منهم لواجباته الأبوية، ومسئوليته الزوجية، فكانت النتيجة ما ترون من التشّت الأسري وضياع الأجيال الصاعدة، التي لا جمل لها ولا ناقة في هذا الصنيع الشنيع، فنسأل الله السلامة.

وإن كانت تلك هي الأمور الوقائية للحد من تزايد الطلاق وكثرته، فهناك أيضاً وسائل علاجية بعد وقوعه تحد من انتشاره، وتكون مجدية ونافعة ومفيدة لهذا الداء الأليم الذي أضحى يهدد نسيج الأسرة المسلمة وذلك إذا التزم بتوصيات وصفاتها الآتية:

الوسيلة الأولى: عدم نفاذ الطلاق بأثر فوري، وقد علمنا أن كل تصرف ينتج أثره في محله بأثر فوري ما لم يكن التربص على شرط... فإن المرأة التي وقع عليها الطلاق ليس لها حق التصرف، وإنما عليها التربص حتى انتهاء فترة القراء، سواء أكان الطهر، أو الحيض كما ذهب إليه الفقهاء، قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الوسيلة الثانية: تفريق التطليقات واستيفاء الرجل حقه في التلطيح، وهو مطالبة الرجل أن لا يستفد حقاً لرجل فيه بعد استعماله مرات ثلاث تبين بها المرأة من عصمته فلا تحل له لا برد ومراجعة ولا بعقد جديد ما لم تتكح رجلاً آخر غيره، ثم تبين منه بشكل طبيعي وشرعي ليس فيه أي ترتيب مسبق متفق عليه بين الزوجين أو غيرهما؛ لأن فرصته في الطلاق مرتين؛ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الوسيلة الثالثة: زمن استعمال هذا الحق، فإذا استعمل الطلاق في زمن آخر شكل مخالفة للضوابط الشرعية، ومنها أنه لا يجوز الطلاق في زمن الحيض أو النفاس، أو في طهر جامعها فيه.

المبحث الرابع: إزالة الضرر مطلوب شرعي:

والضرر لغة: بمعنى الأذى، يقال ضره يضره إذا ألحق به مكروهاً، وفي مصطلح الفقهاء يقصد بالضرر إلحاق مفسدة بالغير ابتداءً مطلقاً، سواء أكانت في الأموال، أو الحقوق، أو الأشخاص^(٣٩).

أما الضرر لغة: فهو إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة؛ لأنه مصدر قياسي على وزن فعّال، وهو يدل على المشاركة، والفرق بينه وبين الضرر أن الأخير فعل الواحد، والأول فعل الاثنين فصاعداً، والضرر أن تضر بغير أن تنتفع، والضرر أن تضره وتنتفع أنت، والشريعة الإسلامية تعالج الضرر الواقع فعلاً تطبيقاً لقاعدة الضرر يزال، كما تدفع الضرر المحتمل، وهو الواقع مآلاً، والنظر في مآلات الأفعال معتبر ومقصود شرعاً، وأساس ذلك أن أحكام الشريعة كلها مناطها مصالح العباد، من جلب منفعة أو درء مفسدة^(٤٠).

لكن يراعى في كل ذلك الضوابط الآتية^(٤١):

أ- إذا تعارضت مفسدات روعي أعظمهما ضرراً، بارتكاب أخفهما، وأن يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام.

ب- درء المفاصد مقدم على جلب المصالح.

ج- ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها، ومنه أيضاً ما جاز لعذر بطل بزواله.

وهو يشمل الضرر الواقع على المال بما فيه المنفعة، سواء أكان عن طريق الغصب أو الإتلاف، أم الضرر الواقع على الإنسان بطريق الاعتداء على النفس، وهو ما يسمى بالجناية، أم عن طريق التفريط في الأمانة أو نحو ذلك.

والضرر يزال في الشريعة الإسلامية سواء أكان ماديًا أو معنويًا، فالأضرار المادية أو المعنوية اللاحقة بالمرأة والتي ترتب عليها الطلاق، وذلك بتفويت وظيفة لأجل التفرغ لشئون البيت، أو الإساءة لسمعتها، أو تفويت فرص الزواج عليها من الآخرين بوعود كاذبة قبل الدخول انتظرته فيها لعدة سنوات، فكل هذه الأشياء لم ينص عليها فقهاؤنا القدامى، فهذه وكثير غيرها التي وجدت في حياتنا المعاصرة تحتاج إلى اجتهاد جديد، وإعادة النظر فيها؛ لأن الضرر في شريعتنا الغراء يدرأ قبل وقوعه، ويزال ويرفع بعده؛ لأنها شريعة واقعية تراعي مصالح الناس حالاً أو مآلاً.

وفي هذا يقول فضيلة الأستاذ وهبة الزحيلي: إن التعويض عن الأضرار اللاحقة «يمكن إقراره في الفقه الحديث عملاً بقواعد الشريعة العامة، كقاعدة تحريم التفرير وإيجاب الضمان، وقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وما يترتب عليها من تطبيق نظرية التعسف في استعمال الحق التي أخذ بها المالكية والحنابلة، ورعاها أبو حنيفة في حقوق العلو والجوار»^(٤٢).

• الفصل الخامس: تعريف التعويض، وأركانه وشروطه، وأنواعه ومساوئه

المبحث الأول: تعريف التعويض

التعويض أو العوض لغة: البذل، وعوضته: إذا أعطيته بدل ما ذهب منه، ووعاوضت فلاناً بعوض في المبيع والأخذ والإعطاء، وتعوض منه واعتاض: أخذ العوض^(٤٣).

وعرف التعويض بيت التمويل الكويتي^(٤٤) بالآتي:

التعويض لغة: مأخوذ من العوض، وهو البذل، تقول: عوضته تعويضاً

إذا أعطيته بدل ما ذهب منه.

واصطلاحاً: هو دفع ما وجب من بدل مالي، بسبب إلحاق ضرر بالغير، وأنه واجب الأداء، لأنه لا يكون إلا في مقابل ضرر حقيقي حسي، وهو مطلوب رفعه شرعاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»^(٤٥).

وقد عرفه الزيلعي بقوله: «هو إيجاب مثل التالف إن أمكن أو قيمته، نفياً للضرر بقدر الإمكان»^(٤٦).

وقد وصفه الأستاذ محمد الزحيلي، بقوله: «التعويض مقرر شرعاً وعقلاً، وقانوناً وعرفاً، جبراً للضرر الواقع، ورعاية للحقوق وزجراً للمعتدين، وتوفيراً للاستقرار، وتحقيقاً للعدل، ولكن لا يفرض التعويض جزافاً، ولا عشوائياً، ولا ظلماً، وإنما له أركان وشروط وأسباب ومبادئ وأسس، ومن جانب آخر لا بد من حل المشاكل من جميع جوانبها»^(٤٧).

ويعرفه بقوله: (هو المال الذي يحكم به على من أوقع ضرراً على غيره... فالأصل في التعويض جبران النقص أو التلف الذي أصاب صاحب الحق، وإزالة الضرر الواقع عليه)^(٤٨).

فالتعويض إذن هو تغطية الضرر الواقع بالتعدي أو التقصير أو الخطأ، والمبدأ المقرر في المسؤولية المدنية هو تغطية الإلتاف بمثله؛ إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، والمقصود من منع الضرر نفي فكرة الثأر الجاهلية؛ لأنها تؤدي لاتساع دائرة الضرر، وأن الضرر لا يزال بمثله^(٤٩). وأن التعويض هو عقوبة تعزيرية مفوضة لرأي العام، أو القاضي، وما يراه فيها من تحقيق مصلحة للعباد والبلاد، والمال المأخوذ عنها تعزيراً يعود إلى

خزانة الدولة -عند من يراه- لا إلى المتضرر لأنها من باب التعزير، وليست من نطاق التعويض^(٥٠).

لأنهم يعتبرون أن الضرر غير مقدر وغير ملموس، وعليه لا نستطيع أن نعرف بالضبط قدر الضرر الذي لحق بالآخر، إن لم يكن قانون عرفي تتعامل به الناس فيما بينها، وإنما يفرضه القاضي باجتهاده حتى لا تتلاعب الناس بأموال الآخرين وأعراضهم.

ويبدو للباحثة أن هذا التعويض المشار إليه آنفاً ربما لوقوع الاعتداء على الحق العام، أو على شيء غير مقدر درجة ضرره، أما إذا كان الاعتداء في الحق الخاص ويجري الحكم بهذه الطريقة، فنتساءل الباحثة عن جدوى وفائدة هذا التعويض؟ إذا كان المال يذهب لخزينة الدولة ولا يستفيد منه المتضرر، في ماله أو عرضه، إن كان هناك فعلاً ضرراً حقيقياً لحق به، والمطلوب الشرعي هو رفع الضرر والظلم عن وقع عليه، وتعويض عما لحق به أو فات عنه، وإلا فكيف يحلو لنا أن نسميه تعويضاً؟ إذا لم نعطه الشخص الذي لحق به الأذى سواء أكان مادياً أو معنوياً بدلاً لما فاتته من مصالح، شريطة أن يكون شيئاً ملموساً واقعياً، أو متحقق الوقوع، غير مصطنع أو متوهم الوقوع.

المبحث الثاني: أركان التعويض وشروطه:

للتعويض ثلاثة أركان أساسية وهي^(٥١):

أ- الاعتداء.

ب- الضرر.

ج- وجود الرابطة بين الاعتداء والضرر.

٤- أن يكون المتلف أهلاً لإيجاب التعويض عليه.

٥- أن يكون في إيجاب الضمان أو التعويض فائدة ملموسة.

وخلص من هذا إلى القول: بأن أركان التعويض وشروطه غير متوفرة في التعويض عن الطلاق، أو أنه يصعب تطبيقها في أرض الواقع لعدم اعتبار الطلاق اعتداءً أو لعدم تحقق الضرر فيه أو لصعوبة إثباته أمام القضاء، أو عدم الجدوى أو الفائدة من التعويض، أو لما تجلبه من مفسد جديدة، أو أضرار أخرى، وعليه يعد التعويض في الطلاق بعيد المنال^(٥٤).

وأن التعويض عن الضرر مبدئيًا متفق عليه بين علماء الشريعة، ولكن اختلفت رؤاهم توسعًا وتضييقًا فيه، وأن الضرر الذي يلزمه بموجبه التعويض ينقسم إلى قسمين: مادي وهو الذي يصيب في ماله وجسده، وضرر معنوي، وهو عبارة عن الألم والحزن والأسى الذي يصيب الإنسان في شعوره وعاطفته، وهو يشترك فيه الزوجان معًا بل يتعداهما إلى الأولاد والأهل والأقارب والمجتمع، فليست المرأة أحق بالتعويض من بقية العناصر المشار إليه آنفًا، وأن الضرر المادي الناتج عن الطلاق يلحق الرجل أكثر من المرأة، وذلك لأنه يخسر جميع الأموال التي أنفقها في تكاليف الزواج بدءًا من الخطوبة وانتهاءً بمتأخرات المهر ونفقة العدة والأولاد وأجرة الرضاع والحضانة، بالإضافة لتكاليف الزواج الجديدة.

المبحث الثالث: أنواع التعويض:

التعويض: هو جزاء يرمي إلى الأضرار التي تلحق الأموال أو الأنفس

والأعضاء، ويطلق الفقه الإسلامي على الأول: مصطلح الضمان، وعلى الثاني: الدية. ويتسع التعويض للأضرار المادية والمعنوية على السواء، وضمان الأموال قوامه قاعدة المثل في المثليات كالمكيلات والموزونات، والقيمة في القيميات كالحيوانات والثياب، وأما التعويض عن الضرر المعنوي فلا خلاف في أن تقديره منوط بالحاكم أو القاضي^(٥٥).

أو من يستعين بهم القاضي من أهل الاختصاص في عصرنا الحاضر، ويرى صاحب كتاب الطلاق في الإسلام: «بأنه يجب التعويض عن الطلاق التعسفي للمرأة الفقيرة، أخذاً من استحباب المتعة للمطلقة، وأن للحاكم أو القاضي الحق أن يأمر بالمندوب أو المباح إن كانت فيه مصلحة شرعية فيصير واجباً عند فقهاء الحنفية»^(٥٦).

ويرى الشيخ الزحيلي أنواع التعويض في ثلاث حالات ناسباً ذلك إلى ما استقر عليه القضاء المصري، موضحاً ما هو ملزم منها وغير ملزم وهو كما يأتي في موضوع الخطبة:

١- الخطبة ليست بعقد ملزم.

٢- مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سبباً موجباً للتعويض.

٣- إذا اقترن بالعدول عن الخطبة أفعال أخرى، ألحقت ضرراً بأحد الخطيبين، جاز الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية، أي الخطأ الذي سبب ضرراً بالغير. معلقاً بقوله وهذا يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية، ولكن ذلك بشرطين:

أولاً: إن كان العادل ألحق ضرراً بالآخر، كطلب ترك الوظيفة من المخطوبة، أو تطلب منه هي أن يشتري جهازاً بأغلى الأثمان، أو مسكناً في

مكان تخصصه له، فالذي يتراجع عليه تعويض الطرف الآخر الذي لحق به الضرر بسببه.

ثانيًا: أن لا يكون للعادل أي دخل في الضرر الذي لحق الطرف الآخر بسبب عدوله، فحينئذ لا يحكم بالتعويض على العادل^(٥٧).

لكن بالوقوف على أنواع الطلاق وملايسات الظروف التي أحاطت به، ترى الباحثة أن أنواع التعويض تتعدد وتتوعد بالأضرار وتتوعد أيضًا، كما تلحق بها أعراف المكان والزمان، ما لم يكن مخالفًا لصريح القرآن والسنة، فإنه يعتبر شرعًا، ويقبل عقلاً، وبناء عليه نرى أن المرأة تعوض في حالات تعوض في حالات كثيرة بينما الرجل يعوض في حالة واحدة، وهي حالة الخلع، حيث إنه يجب عليها أن ترد عليه ما أخذت منه وأن تزيد إن طلب منها ذلك إذا لم الحياة معه، وتعوض هي في حالات كثيرة إذا وقع الطلاق، فإنها تستحق كل المهر إن دخل بها، أو جزء منه إذا لم يدخل بها، وسواء فرض لها المهر أم لم يفرض، ويلزمه نفقة المتعة، قال تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، وقد اختلف الفقهاء في هذه الآية فمنهم من اعتبرها محكمة، كأبي ثور، وعليه تكون المتعة لكل مطلقة، ومنهم من قال تكون المتعة للمدخل بها فقط، كما ذهب إليه عطاء بن رباح، وغيره، وذهب الشافعي في قوله الآخر: لا متعة إلا للتي طلقت قبل الدخول ولم يتم مسيس ولا فرض؛ لأن من استحق شيئاً من المهر لم يحتج في حقها^(٥٨)، وأنه يتم تعويض المرأة بالإرث إذا ثبت أنه طلقها في مرض الموت ليحرمها من الميراث.

مكان تخصصه له، فالذي يتراجع عليه تعويض الطرف الآخر الذي لحق به الضرر بسببه.

ثانيًا: أن لا يكون للعادل أي دخل في الضرر الذي لحق الطرف الآخر بسبب عدوله، فحينئذ لا يحكم بالتعويض على العادل^(٥٧).

لكن بالوقوف على أنواع الطلاق وملايسات الظروف التي أحاطت به، ترى الباحثة أن أنواع التعويض تتعدد وتتوعد بالأضرار وتتوعد أيضًا، كما تلحق بها أعراف المكان والزمان، ما لم يكن مخالفًا لصريح القرآن والسنة، فإنه يعتبر شرعًا، ويقبل عقلاً، وبناء عليه نرى أن المرأة تعوض في حالات تعوض في حالات كثيرة بينما الرجل يعوض في حالة واحدة، وهي حالة الخلع، حيث إنه يجب عليها أن ترد عليه ما أخذت منه وأن تزيد إن طلب منها ذلك إذا لم الحياة معه، وتعوض هي في حالات كثيرة إذا وقع الطلاق، فإنها تستحق كل المهر إن دخل بها، أو جزء منه إذا لم يدخل بها، وسواء فرض لها المهر أم لم يفرض، ويلزمه نفقة المتعة، قال تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، وقد اختلف الفقهاء في هذه الآية فمنهم من اعتبرها محكمة، كأبي ثور، وعليه تكون المتعة لكل مطلقة، ومنهم من قال تكون المتعة للمدخل بها فقط، كما ذهب إليه عطاء بن رباح، وغيره، وذهب الشافعي في قوله الآخر: لا متعة إلا للتي طلقت قبل الدخول ولم يتم مسيس ولا فرض؛ لأن من استحق شيئاً من المهر لم يحتج في حقها^(٥٨)، وأنه يتم تعويض المرأة بالإرث إذا ثبت أنه طلقها في مرض الموت ليحرمها من الميراث.

المبحث الرابع: تعويض المرأة المطلقة في العرف الماليزي؛

يتم تعويض المرأة في العرف الماليزي، وذلك بتقسيم الأموال والممتلكات التي حصل عليها فترة حياتهما الزوجية؛ لأنهما شاركا في جمعها واستثمارها، فليس من العدالة أن تبقى لأحدهما دون الآخر، وقد شقيا وسهرا في جمعها معاً، وذلك ما لم يلحق بأحدهما ضرر، وبناء عليه فإن قوانين الأسرة الماليزي أقرت بهذا الحق كما أثبت ذلك الباحث ميسزيري في بحثه الذي تقدم به لنيل درجة الدكتوراه، من قسم الفقه وأصوله، حيث قال: يتم تقييد الأموال التي اكتسبها الزوج والزوجة أثناء فترة الحياة الزوجية، بعد أن يخرج منها الأموال التي كسبها قبل عقد الزواج، فما يملكه الزوج أو الزوجة قبل العقد يبقى حقاً خالصاً له أو لها، أو ما يجده أحدهما عن طريق الهبة أو الوصية أو الميراث، فيعد حقاً خالصاً له أو لها^(٥٩). وقد أرفد الأخ الباحث يقول: إن العادة التي تجري في المحكمة أن الزوجة إذا كانت عاملة أو كانت غير عاملة، ولكنها قد ساهمت في كسب هذه الأموال بتقديم أموالها الخاصة فإنها تستحق النصف، وإن كانت ربة بيت فتستحق الثلث من هذه الأموال^(٦٠). لكن تعقب الباحث هذه الفقرات التي أوردناها آنفاً واصفاً إياها بالعموم، ودعا إلى ضرورة تحقيق وتحديد مدى مساهمة الزوجين في اكتساب هذه الأموال، ومن ثم يتم تقسيمها بناء على نسبة مساهمة كل واحد منهما، معللاً ذلك بأن أموال الزوجة خالصة لها فربما صرفتها في مصالحها الخاصة بها، وليس لمصلحة الأسرة^(٦١). ومهما يكن من أمر فإن هذه المسألة من المسائل الجديدة التي لم يكن لها وجود في كتب الفقهاء السابقين إلا الأسس العامة ضمن باب اعتبار الأعراف، وأن العادة محكمة، أو ما ذكره ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين تحت عنوان: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان.

ولقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة عشرة^(٦٢)

بخصوص الاختلافات الزوجية الموظفة عدة قرارات وتوصيات، نشير إلى الفقرة الآتية منها لمناسبتها لما نحن بصدد حيث جاء: إذا أسهمت الزوجة فعلياً من مالها أو كسب عملها في تملك مسكن أو عقار أو مشروع تجاري فإن لها الحق في الاشتراك في ملكية ذلك المسكن أو المشروع بنسبة المال الذي أسهمت به، وللزوج حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، وهي محددة شرعاً وينبغي أن تقوم العلاقة بين الزوجين على العدل والتكافل والتناصر والتراحم، والخروج عليها يعد محرم شرعاً.

وأن التعويض لا يكون جزافاً، وإنما ينبغي أن يكون بموازين علمية دقيقة، تعطي كل ذي حق حقه، ولتحقيق هذه العدالة فينبغي أن تتوفر فيه جميع أركانه وشروطه وضوابطه، حتى يكون معتبراً في نظر الشريعة؛ لأن الغاية منه تحقيق مصلحة وإزالة مضرة، ولا يجوز إزالة الضرر بمثله؛ ولهذا يرى الأستاذ الزحيلي توفر ثلاثة أركان أساسية للتعويض وهي: ثبوت الاعتداء ولحوق الضرر، ووجود الرابط بينهما^(٦٣).

المبحث الخامس: مساوئ التعويض:

إن فرض التعويض على الزوجين قد يدفعهما إلى الامتناع عن الطلاق في اللجوء إلى إضرار كل طرف بالآخر، وتكون النتيجة أحد الأمور الآتية:

١- أن يعزف كل من الزوجين عن الآخر، وهنا يبدأ كل واحد منهما بالتطلع إلى الخارج لتحقيق سعادته، وقضاء وطره، بطرق غير شرعية، كما يحدث في الغرب، نسأل الله السلامة.

٢- أن يلجأ الزوج إلى الإضرار بزوجته والاعتداء عليها، وإيقاع الأذى بها، حتى يلجئها إلى تبني قرار الطلاق لينجو من التعويض ويلزمها تعويض

الخلع، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَنْتَهُبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩].
ففرض التعويض إذن يصبح سبباً ووسيلة لارتكاب المحرمات، فالشريعة تمنع كل وسيلة تؤدي إلى الحرام سداً للذريعة.

٣- قد يذهب الزوج هرباً من التعويض، ومنعاً من الحكم عليه بالتعسف في الطلاق، فيتهم الزوجة بمختلف أنواع التهم، ولا سيما إذا كان لم يكن من الذين يخافون الله تعالى، ويكون ألحن بحجته لدى القاضي يحكم لصالحه، أو أقل ما يمكن أن يبعد عنه تهمة التعسف في الطلاق حتى يبيوء بنفسه، والغرب المسيحي أدرك خطورة هذه المسألة فأباح الطلاق مخالفاً بذلك مبادئ دينه وعقيدته، التي لا تبيح الطلاق نهائياً إلا بالزنى البواح.

٤- إذا كان الطلاق رجعياً، وحكمت المحكمة على الزوج بالتعسف في الطلاق، وقضت عليه بالتعويض، فإن هذا سيمنع الزوج من مراجعة زوجته؛ لأن القضاء يورث الضغائن بينهما.

٥- إن اعتبار الطلاق تعسفاً في حق الزوج سيدفعه إلى كشف الأسرار الزوجية، وما أمر الله بستره، فمن أجل هذا شرع الإسلام العلاج التدريجي وهو الوعظ والهجر والصبر لإنهاء الخلاف بين الزوجين.

وإن كان التعويض يحقق منفعة مادية للزوجة فإنه يسبب أضراراً أخرى ومفاسد جديدة، وأن القاعدة الفقهية تقول: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح».

وإني أرى أنه لا مجال لفرض التعويض عن الطلاق، وذلك لما يأتي^(٦٤):

أولاً: لانعدام الأسس التي يمكن أن يبنى عليها التعويض، أو لضعفها، أو لصعوبة إثباتها أمام القضاء.

ثانياً: لما يترتب على التعويض من أضرار ومفاسد هي أرجح من المصالح التي تنشأ عنه.

ثالثاً: إن الشريعة الغراء قد وضعت الحلول المناسبة والعلاج الناجع لهذه المشكلة.

رابعاً: صعوبة الوصول إلى التعويض قضاءً، من جميع نواحي الموضوع، والإجراءات والإثبات.

وبناء عليه تخلص الباحثة إلى أن منافع التعويض التي تحصل عليها المرأة المطلقة نتيجة اعتبار طلاق الرجل تعسفاً يؤدي إلى أضرار ومفاسد أعظم وأشد قد لا تخمد عقابها من القيمة المالية التي يدفعها لها الزوج المطلق، وذلك إذا سلمنا جديلاً بأنه متعسف في طلاقه ويلزمه تعويض المرأة الطلق مالياً.

• الخاتمة:

لقد توصلت الباحثة في هذا البحث للنتائج التالية:

- إن الحياة الزوجية في الإسلام لها قدسيته، وأنها ذات مقاصد شرعية ومنطقية للحياة الأبدية، ما لم تعثرها بعض الإشكاليات التي تؤدي إلى الانفصال.
- إن الطلاق أبيض في الشريعة الإسلامية لما استحالت سبل استمرار الحياة الزوجية فيه.
- الطلاق حق الرجل وجعله المولى سبحانه وتعالى بيده لحكمة يعلمها علام الغيوب، ولبعض الصفات التي جبل عليها الرجال، واختصوا بها دون النساء، ما لم يتنازلوا عن حقهم بأنفسهم، ولكن ليس معنى ذلك أنه سلاح

فتاك يشهره الرجال ضد النساء بدون سبب مقنع متى وكيف شاعوا؟ إنما عليهم استخدامه في أضيق حدوده.

- التعسف في الطلاق بدون سبب سائغ، يعد ظلماً في حق المرأة.
- أسباب كثرة الطلاق تعود في غالبيتها لأسباب ثقافية واجتماعية ومادية وتأثيرات الحضارة الغربية، وسوء استخدام الاتصالات الحديثة، كالجوالات، والإنترنت، وغيرها، وكل هذا ينبع من ضعف الوازع الديني، وغياب القيم الأخلاقية الإسلامية الأصيلة.
- إن الشريعة الإسلامية وضعت شروطاً وضوابط جادة للحد من ظاهرة كثرة الطلاق، التي أصبحت تهدد المجتمعات الإسلامية في أمنه واستقراره، وخذت حذو الغرب في التفكك الأسري، والانحلال الخلقي، والتأثير المادي.
- الشريعة الإسلامية وضعت حلولاً وقائية تحد من وقوع الطلاق، وحلولاً لإشكالاته وإخفاقاته بعد الوقوع.
- إن الشريعة الإسلامية شريعة مقاصد تقدم درء المفسد على جلب المصالح، وترعى حق الفرد والجماعة، وتقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا تعارضت المصلحتان.
- إن الشريعة الإسلامية تحرص على رفع الضرر وإزالته ما لم يترتب عليه ضرر أكبر منه.
- عدالة الشريعة الإسلامية تقتضي تعويض ضرراً مقدراً ملموساً وحقيقاً لا وهمياً، وهذا من الصعب بمكان توفره في الطلاق.
- إن إلزام التعويض للزوج في اتخاذ قرار الطلاق سيدفعه إلى مفسد أشد وأنكى بحق الزوجة وحتى بحق المجتمع، فعليه يترجح عند الباحثة عدم القول بتعويض الزوجة في الطلاق.

• حواشي البحث:

- (١) أخرجه مسلم في جامعه الصحيح، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، مع شرح إكمال المعلم للوشناني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ج ٥، حديث رقم ١٤٦٩، ص ١٨٠.
- (٢) أخرجه البخاري في جامعه الصحيح، بشرح فتح الباري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج ١٠، ص ٣٧٥.
- (٣) نكري، عبد النبي عبد الرسول، موسوعة مصطلحات جامع العلوم، تحقيق: علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٧م) ص ٥.
- (٤) الجرجاني، أبو الحسن بن علي بن محمد بن علي، التعريفات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ص ٩٤.
- (٥) الدررني، فتحي، نظرية للتعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٤٤.
- (٦) الدررني، المصدر نفسه، ص ٤.
- (٧) انظر: الطرق الحكمية، لابن القيم الجوزية، لأنه من أوائل من استخدم هذا المصطلح في تراثنا الفقهي.
- (٨) الدررني، مصدر سابق، ص ٤٦.
- (٩) نكري، مصدر سابق، ص ٢٦٩.
- (١٠) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٦م) ج ٩، ص ٧٠٦٤.
- (١١) أخرجه مسلم في جامعه الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، وأخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند المكثرين، مسند أبي هريرة، برقم ٧٤٩٣.
- (١٢) الدررني، مصدر سابق، ص ٩٠.

- (١٣) ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٩م) ج٨، ص١٨٧ وما بعدها.
- (١٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، عام ١٩٨٩م، ص٧٩٧.
- (١٥) ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص٢٦٩٦، ومجمل اللغة، ج٣، ص٣٣٠، ومعجم مقاييس اللغة، ج٣، ص٤٢٠ وما بعدها.
- (١٦) ابن عابدين، محمد أمين عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار، (كراتشي، مكتبة رشيدية، د. ط، ١٩٧٩م) ج٢، ص٤١٤.
- (١٧) نكري، مصدر سابق، ص٥٥٤.
- (١٨) الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ج٣، ص٣٤٤.
- (١٩) أيوب، حسن، فقه الأسرة المسلمة، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ص١٥٥.
- (٢٠) البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ج٥، ص٢٦٦.
- (٢١) الزحيلي، مصدر سابق، ج٩، ص٦٨٦٣.
- (٢٢) سعيد، عبد الله محمد، فرق النكاح أحكامها وآثارها، (القاهرة: دار الطبعة المحمدية، د. ط، ١٩٩٦م) ص٤٧.
- (٢٣) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ج٢، ص١٥٦.
- (٢٤) الشاطبي، المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٩.
- (٢٥) أخرجه البخاري، في الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله.

- (٢٦) أخرجه أبو داود، بإسناد صحيح في سننه بشرح عون المعبود، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م) ج ٦، حديث رقم ٢١٧٧، ص ١٦٠.
- (٢٧) أيوب، مصدر سابق، ص ١٥٥.
- (٢٨) أخرجه الإمام البخاري في جامعه الصحيح، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها.
- (٢٩) زوزو، فريدة صادق، ندوة ظاهرة الطلاق: الأسباب والآثار والعلاج، (الشارقة: مركز البحوث والدراسات التابع لجامعة الشارقة، د.ط، ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م) ج ١، ص ٢٨١.
- (٣٠) الهيثمي، عبد الستار إبراهيم، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الخليجية أسبابها وعلاجها، المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٤٥.
- (٣١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي، تحقيق: علي محمد، وعادل أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤١٨هـ — ١٩٩٩م) ج ١٠، ص ١١٤ وما بعدها.
- (٣٢) أيوب، مصدر سابق، ص ١٥٧.
- (٣٣) علي، مولانا محمد، الطلاق في الإسلام، ترجمة: حبيبة يكن، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت) ص ١٢٣.
- (٣٤) حقي، خاشع، الطلاق تاريخاً وتشريعاً. وواقعاً، (بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م) ص ٨٦ وما بعدها، بتصرف.
- (٣٥) القنّامي، حمود ضاوي، الطلاق أخطر الأسلحة على المرأة، <http://www.almotamar.net/news/37823.htm>
- (٣٦) جواد، عبلة نزار، انتشار ظاهرة الطلاق باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، بحث منشور في مجلد: وقائع ظاهرة الطلاق، (النشر العلمي: جامعة الشارقة، د.ط، ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م) ج ١، ص ٤٥٣.

(٣٧) جريدة الشرق الأوسط، الأحد، ٣٠ محرم ١٤٢٥هـ - ٢١ مارس ٢٠٠٤ العدد ٩٢٤٥.

(38) See: <http://www.aawsat.com/details.aspsection=17&issue=9245&article=224300>

(٣٩) جماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، فرجينيا: معهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٧٩.

(٤٠) النبراوي، مصدر سابق، ص ٥٦٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٦٥.

(٤٢) الزحيلي، مصدر سابق، ج ٩، ص ٦٥١١.

(٤٣) ابن منظور، مصدر سابق، ج ٩، ص ٤٧٤.

(٤٤) بيت التمويل الكويتي، دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية، مطابع دار الصفوة، ط١، ١٩٩٢م، ص ٧٣.

(٤٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى بحقه ما يضر بجاره، حديث رقم ٢٣٤٠، ج ٣، ص ١١٧، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. ورواه مالك في موطأه في كتاب الأفضية، باب القضاء في المرفق.

(٤٦) الزيلعي، مصدر سابق، ج ٥، ص ٢٢٣.

(٤٧) الزحيلي، محمد، التعويض المالي عن الطلاق، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ص ٤٧.

(٤٨) الزحيلي، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(٤٩) الزحيلي، وهبة، نظرية الضمان، (دمشق: دار الفكر، د.ط، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ص ٨٨.

(٥٠) مجلة حولية البركة، العدد ٤، ص ٧١.

- (٥١) الزحيلي، مرجع سابق، ص ٤٩.
- (٥٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الأحكام، باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، حديث رقم ٢٣١٣، ج ٣، ص ١٠٦.
- (٥٣) الخفيف، علي، الضمان في الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، ٢٠٠٠م) ص ٥٤.
- (٥٤) الزحيلي، محمد، مرجع سابق، ص ٥٠.
- (٥٥) النبراوي، مصدر سابق، ص ٥٦٧.
- (٥٦) علي، مولانا محمد، مصدر سابق، ص ١٤٦.
- (٥٧) الزحيلي، مصدر سابق، ج ٩، ص ٦٥١٢.
- (٥٨) قراة، علي محمود، فقه القرآن والسنة في موضوع الطلاق في الإسلام، (القاهرة: مكتبة مصر، ط ٢، ١٩٨٩م) ص ٩٣.
- (٥٩) سيتيريس، ميسزيري، الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية بماليزيا، (بحث درجة الدكتوراه غير منشور، لعام ٢٠٠٣) ص ٢٣٠.
- (٦٠) المرجع نفسه، ص ٢٥٧.
- (٦١) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
- (٦٢) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة ١٦، (دبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ٩-١٤ إبريل، ٢٠٠٥م) انظر: الشبكة الإسلامية، المركز الإعلامي، الأسرة، وذلك تم نشره بتاريخ: ٢٠٠٥/٤/١٩.
- (٦٣) الزحيلي، محمد، مرجع سابق، ص ٤٩.
- (٦٤) الزحيلي، محمد، مرجع سابق، ص ٦٠.

• ثبت المصادر والمراجع :

- ١- أبو داود، بإسناد صحيح في سننه بشرح عون المعبود، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ج ٦.
- ٢- أيوب، حسن، فقه الأسرة المسلمة، (القاهرة: دار السلام، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ٣- ابن عابدين، محمد أمين عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار، (كراتشي، مكتبة رشيدية، د. ط، ١٩٧٩م) ج ٢.
- ٤- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٩٩٩م) ج ٨.
- ٥- ابن ماجه في سننه، كتاب الصدقات، باب العارية، حديث رقم ٢٤٠٠، (مكة: المكتبة المكية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ج ٣، ص ١٤٧.
- ٦- البخاري، في الجامع الصحيح، بشرح فتح الباري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ج ١٠.
- ٧- البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٢م) ج ٥.
- ٨- بيت التمويل الكويتي، دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية، مطابع دار الصفوة، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٩- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، التعريفات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٠- جريدة الشرق الأوسط، الأحد ٣٠ محرم ١٤٢٥هـ - ٢١ مارس ٢٠٠٤م العدد ٩٢٤٥

- ١١- جواد، عبلة نزار، انتشار ظاهرة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، بحث منشور في مجلد: وقائع ظاهرة الطلاق، (النشر العلمي: جامعة الشارقة، د.ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ج ١.
- ١٢- حقي، خاشع، الطلاق تاريخاً وتشريعاً وواقعاً، (بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- ١٣- حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، فرجينيا: معهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ١٤- الخفيف، علي، الضمان في الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، ٢٠٠٠م).
- ١٥- الدريني، فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ١٦- الزحيلي، محمد، التعويض المالي عن الطلاق، (دمشق: دار المكتبي، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ص ٤٧.
- ١٧- الزحيلي، وهبة، نظرية الضمان، (دمشق: دار الفكر، د.ط، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- ١٨- زوزو، فريدة صادق، أثر عمل المرأة خارج البيت على استقرار بيت الزوجية: مالايزيا نموذجاً، (ندوة ظاهرة الطلاق: الأسباب والآثار والعلاج، الشارقة: مركز البحوث والدراسات التابع لجامعة الشارقة، د.ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ج ١.
- ١٩- سعيد، عبد الله محمد، فرق النكاح أحكامها وآثارها، (القاهرة: دار الطبعة المحمدية، ١٩٩٦م).
- ٢٠- سيتيريس، ميسزيري، الحقوق المالية للمطلقة في الفقه الإسلامي وقوانين الأسرة الإسلامية بمالايزيا، (بحث درجة الدكتوراه غير منشور، لعام ٢٠٠٢).
- ٢١- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) ج ٢.

- ٢٢- علي، مولانا محمد، الطلاق في الإسلام، ترجمة: حبيبة يكن، (بيروت: المكتبة العصرية، د. ط، د.ت).
- ٢٣- القثامي، حمود ضاوي، الطلاق أخطر الأسلحة على المرأة،
<http://www.almotamar.net/news34823.htm>
- ٢٤- قراعة، علي محمود، فقه القرآن والسنة في موضوع الطلاق في الإسلام، (القاهرة: مكتبة مصر، ط ٢، ١٩٨٩م).
- ٢٥- المعراوي، محمد صياح، استعمال حق الطلاق في الإسلام بين التلطف والتعسف، (ندوة وقائع ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ٢٦- مجلة حولية لندوة البركة، العدد ٤.
- ٢٧- مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، مع شرح إكمال المعلم للوشتاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ج ٥.
- ٢٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، عام ١٩٨٩م.
- ٢٩- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي، تحقيق: علي محمد، وعادل أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م) ج ١٠.
- ٣٠- نكري، عبد النبي عبد الرسول، موسوعة مصطلحات جامع العلوم، تحقيق: علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٧م).
- ٣١- الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ج ٣.
- ٣٢- الهيثمي، عبد الستار إبراهيم، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الخليجية أسبابها وعلاجها، (ندوة ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ج ١.

٢٢- علي، مولانا محمد، الطلاق في الإسلام، ترجمة: حبيبة يكن، (بيروت: المكتبة العصرية، د. ط، د. ت).

٢٣- القثامي، حمود ضاوي، الطلاق أخطر الأسلحة على المرأة،

<http://www.almotamar.net/news34823.htm>

٢٤- قراعة، علي محمود، فقه القرآن والسنة في موضوع الطلاق في الإسلام، (القاهرة: مكتبة مصر، ط ٢، ١٩٨٩م).

٢٥- المعراوي، محمد صياح، استعمال حق الطلاق في الإسلام بين التلطف والتعسف، (ندوة وقائع ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٢٦- مجلة حولية لندوة البركة، العدد ٤.

٢٧- مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، مع شرح إكمال المعلم للوشتاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) ج ٥.

٢٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، عام ١٩٨٩م.

٢٩- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي، تحقيق: علي محمد، وعادل أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م) ج ١٠.

٣٠- نكري، عبد النبي عبد الرسول، موسوعة مصطلحات جامع العلوم، تحقيق: علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٧م).

٣١- الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ج ٣.

٣٢- الهيثمي، عبد الستار إبراهيم، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الخليجية أسبابها وعلاجها، (ندوة ظاهرة الطلاق، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ج ١.